جاهزية النظام المصرفي الجزائري لاحتضان الصيرفة الإسلامية

"حالة الجزائر"

The readiness of the Algerian banking system to embrace Islamic banking "The case of Algeria "

أ.د. أمين عويسي [1] / جامعة فرحات عباس سطيف1 (الجزائر)، amine.aouissi@univ-setif.dz

د. حمزة شاكر/ جامعة فرحات عباس سطيف1 (الجزائر)، hamzachaker9@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/10/16 تاريخ القبول: 2024/06/07 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص

يناقش المقال الجانب النظري والتطبيقي للانتقال من الصيرفة التقليدية إلى المصرفية الإسلامية، والذي يمكن أن يتم نظريا من خلال التحول الكلي أو التدريجي أو الجزئي. وعملية التحويل تتطلب بيئة مناسبة قادرة على استيعاب الصيرفة الإسلامية بجميع خصوصياتها، بما في ذلك الأطر التنظيمية والتشريعات والقوى العاملة المدربة. تم تقييم جاهزية النظام المصرفي الجزائري لتبني الصيرفة الإسلامية، باستخدام أداة الاستبيان، الذي وزع على عينة من سبعة مصارف تقليدية. أين وجدنا أن النظام المصرفي الجزائري جاهز لاستيعاب الصيرفة الإسلامية إجمالا. كما وجدنا أنه في حاجة لتدريب الموارد البشرية وتطوير الأنظمة التقنية والتشريعية لتستوعب الصيرفة الإسلامية. أخيرا توصي الدراسة بتنظيم وتطوير النظم القانونية والفنية للصيرفة الإسلامية، وتوفير التدريب المناسب لموظفي البنوك التقليدية، وتشجيع البنوك التقليدية على فتح نوافذ إسلامية لتلبية الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : النظام المصرفي؛ الصيرفة الإسلامية، الجزائر

تصنيف JEL : G20، G21، G28.

***Abstract*:**

The article discusses the theoretical and practical aspects of transitioning from traditional banking to Islamic banking, which can be done theoretically through complete, gradual, or partial transformation. The conversion process requires a suitable environment capable of accommodating Islamic banking with all its characteristics, including regulatory frameworks, legislation, and trained workforces. The readiness of the Algerian banking system to adopt Islamic banking was evaluated using a survey tool distributed to a sample of seven traditional banks, where it was found that the Algerian banking system is generally ready to accommodate Islamic banking. However, it was also found that there is a need to train human resources and develop technical and legislative systems to accommodate Islamic banking. Finally, the study recommends organizing and developing legal and technical systems for Islamic banking, providing appropriate training for employees of traditional banks, and encouraging traditional banks to open Islamic windows to meet the demand for Islamic financing in Algeria.

Keywords: *banking system; Islamic banking, Algeria.*

Jel Classification Codes : G20 ; G21 ; G28.

[1] المؤلف المرسل: أمين عويسي، الإيميل: amine.aouissi@univ-setif.dz

I - تمهيد :

ساهم الإقبال الكبير والمتزايد على الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية في نمو الصناعة المالية الإسلامية وبلوغها مكانة مرموقة، حيث أصبح التمويل الإسلامي يعتبر بديل للتمويل التقليدي خاصة في دول العالم الإسلامي، وهذا لم يكن الصدفة، بل كان نتيجة للتنوع والمرونة الكبيرة التي يوفرها التمويل الإسلامية، وكذا للدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف الإسلامية في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا ويمر الاقتصاد الجزائري بمرحلة صعبة نتيجة لانخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى تآكل احتياطات الدولة من العملة الصعبة وتفشي أزمة كورونا وما تبعها من آثار سلبية على اقتصاد البلاد، لذا فالجزائر بحاجة إلى كل ما يدعم ويعزز من نمو الاقتصاد واستقراره.

بعد سماح الجزائر بفتح نوافذ وشبابيك إسلامية على مستوى البنوك، تسعى الجزائر جاهدة للاستفادة من المزايا التي يقدمها التمويل الإسلامي في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو وتحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز هذا النمو، فالمصارف الإسلامية تساهم في محاربة الاكتناز وجذب السيولة الكبيرة الموجودة في الاقتصاد الموازي، وتوجيهها نحو مشاريع استثمارية حقيقية تعود بعوائد مجزية على أصحابها؛ كذلك نجد كثير من الجزائريين لا يحبذون التعامل مع البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا أخذاً وعطاء. كل هاته الأشياء دفعت الجزائر إلى تبني العمل المصرفي الإسلامي وتشجيعه من خلال إصدار بنك الجزائر نظام 20-02 الذي يحدد المعاملات البنكية المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.

1.I- إشكالية البحث :

من خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى جاهزية النظام المصرفي الجزائري لاحتضان المالية الإسلامية؟

2.I - فرضيات البحث :

وللإجابة على هذه الإشكالية، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مبررات إقبال الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية؟
- هل تحوز الجزائر على الشروط الدنيا لتبني الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

3.I - منهجية البحث :

نظريا؛ بحثنا عن أهم أساليب التحول المصرفي من الصيرفة التقليدي إلى الصيرفة الإسلامي؛ لنناقش مبررات ومتطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

تطبيقيا؛ تم الاعتماد على أداة الاستبانة في معالجة إشكالية جاهزية النظام المصرفي الجزائري لاحتضان المالية الإسلامية. حيث تم اختيار عينة من ستة (06) مصارف تقليدية. أين تم توزيع ستون (60) استمارة على المصارف الستة. بمعدل 10 استمارات لكل بنك. وتم استرجاع 45 استمارة بمعدل 7 استمارات من كل بنك. والتحليل تم بأداة SPSS28.

4.I - أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في دراسة مدى جاهزية النظام المصرفي الجزائري لاحتضان الصيرفة الإسلامية والاستفادة من مزاياها على العديد من الجوانب، فالمصارف الإسلامية تلعب دور كبير في تعبئة المدخرات ومحاولة امتصاص السيول الزائدة الموجودة في السوق الموازي، وتوجيهها لتمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، والمصارف الإسلامية لا يمكن أن تؤدي دور الموكل لها ما لم توفر لها بيئة مناسبة تراعي طبيعة وخصوصية عملها.

5.I - الدراسات السابقة:

أ. (ناصر و بوشرمة، 2010): **"متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية بالجزائر"**؛ أهم النتائج المسجلة: وجوب تقنين العمل المصرفي الإسلامي؛ ثانيا تنظيم العلاقة مع البنك المركزي؛ تدريب وتثقيف العاملين بالمصارف الإسلامية بأصول المعاملات المالية الإسلامية، وإعداد إطارات مصرفية مؤهلة.

ب. (عبد الله و مختار، 2014): **"الوساطة المالية الإسلامية في بيت التمويل الكويتي ماليزيا: دراسة فقهية مقاصدية"**؛ قد توصل الباحث في هذا المقال إلى ما يلي: نظريا، الوساطة المالية الإسلامية، تحقق مقاصد الشريعة في المال ولا تتعارض معها إذا طبقت بشكل حقيقي. أما تطبيقيا، فتبين أن بيت التمويل الكويتي ماليزيا، يعمل على تحقيق المقاصد الشرعية في بعض الجوانب، غير أن ممارسته لبعض العقود الصورية كالتورق العكسي والمرابحة بالتورق، الإيجار والإيجار من الباطن، تتناقض مع الأحكام الشرعية ومقاصدها. وقد أوصت الدراسة بالكف عن ممارسة مثل هذه العقود الصورية، واستبدالها بالاستثمار المباشر، وفق نموذج المصرف الإسلامي الشامل.

ج. (معمر، 2014): **"إستراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر"**؛ توصل الباحث في هذا المقال إلى أن العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر عرف انفتاحا وتطورا منذ صدور قانون 90-10 الذي يعد من أهم العوامل التي ساعدت على ولوج البنوك الإسلامية إلى السوق الوطني. ومن أجل ضمان انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي الجزائري وجب سن قوانين مصرفية خاصة بالبنوك الإسلامية من أجل توفير إطار تشريعي واضح ينظم هذه البنوك ويراعي خصوصية عملها المصرفي.

د. (شرون، 2017): **"آليات تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية"**؛ أهم نتيجة وصلها إليها هذا البحث هو جرد أهم آليات تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية: وضع إستراتيجية للتحول؛ تكوين العاملين في المعاملات المالية الإسلامية؛ تعيين هيئة للرقابة الشرعية؛ التدرج في الانتقال نحو الصيرفة الإسلامية؛ وفي الأخير الاستمرارية حيث لا يمكن التراجع عن التوجه نحو العمل المصرفي الإسلامي.

هـ. (أحمد البشير، 2020)؛ **"مسيرة السودان في التحول المصرفي من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي"**؛ تشتمل هذه الورقة على أهم المراحل في مسيرة تحول الصيرفة في السودان من عمل التقليدي الربوي مرورا بالنظام المزدوج إلى النموذج الإسلامي المتكامل. المرحلة الأولى وضع الإطار النظري للنظام المصرفي الإسلامي. المرحلة الثانية مرحلة النظام المصرفي المزدوج وهي مرحلة التطبيق العملي للعمل المصرفي الإسلامي. المرحلة الثالثة وهي مرحلة التحول الكامل. ومع ذلك لم تكن المراحل السابقة كافية لتثبيت أركان التجربة لقلة الخبرة بتطبيق الصيغ الشرعية، لذلك كان لابد من حزمة سياسات وتشريعات وتدابير صاحب ذلك إنشاء مؤسسات داعمة.

و. (اللحياني، 2020)؛ **"دور بنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: جهود بحاجة إلى متطلبات التمكين"**؛ أهم نتيجة وصل لها البحث: أنه رغم ولوج الجزائر لعالم الصناعة المالية الإسلامية إلا أنها تبقى محدودة. ولعل أهم الأسباب التي يعاني منها العمل المصرفي الإسلامي هو غياب الإطار التشريعي الخاص بها. بالإضافة إلى خضوعه لنفس القوانين التي تخضع لها البنوك التقليدية لاسيما قانون النقد والقرض. كما أن بنك الجزائر لا يفرق بين المصارف الإسلامية والتقليدية في المعاملات والمرافقة والرقابة.

II- أساليب التحول المصرفي من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية

في البداية نشير إلى أن المقصود بأسلوب التحول، هو الطريقة التي يتخذها البنك التقليدي في تنفيذ عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية والوصول إلى الشكل المطلوب، والتي يمكن أن تكون بإحدى الصور التالية (رشام، 2016، الصفحات 103 - 104):

II. 1- التحول الكلي

ويتمثل في قيام البنك التقليدي بأسلمة معاملاته المالية على جانبي الأصول والخصوم، وإعداد خطة تحويل وأسلمة النظام المصرفي، مع وضع مخطط زمني محدد لإلغاء النظام المصرفي المعمول به؛ بحيث يتم التخلص من المنتجات المالية التقليدية بشكل نهائي وإحلال مكانها منتجات مالية إسلامية، ومن أجل القيام بهذا تشكل هيئة رقابة شرعية دورها الإفتاء بشرعية بأعمال البنك ونشاطاته الصيرفة، يكون تعامل المصرف وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية القائم على المشاركة في المغنم والمغرم والتركيز على تمويل المشاريع والأصول والسلع بدلا من التعامل في القروض الربوية؛ وبعدها يتم اتخاذ قرار التحول الكلي إلى النظام الإسلامي في جميع فروع البنك في آن واحد، وقد يأخذ قرار نحو الصيرفة الإسلامية سببين، حيث يكون الأول بقرار سياسي كما حدث في كل من إيران عام 1980 وباكستان عام 1981 والسودان عام 1990 أم الثاني فيكون بقرار نقدي من السلطات النقدية. (شرون، 2017، صفحة 184).

II. 2- التحول الجزئي

حسب هذا الأسلوب يقوم البنك التقليدي بتحويل فرع من فروعه برأس مال كامل للبنك التقليدي أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كنموذج مصغر لمصرف إسلامي يكون مستقلاً ماليا وإداريا أو أن يقدم المصرف بعض صيغ التمويلية التي تتماشى مع طبيعة المعاملات الصيرفة الإسلامية، وتكون هذه العقود على أساس المشاركات أو البيوع (شرون، 2017، صفحة 185)؛ وبعد نجاح تجربة النموذج الفرعي ونضوج خبرة الموظفين القائمين عليه يعمم البنك التقليدي التجربة على كامل فروعه وفق خطة معينة، بعدها يصبح البنك التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ومن إيجابيات هذا الأسلوب تمتعه بدرجة عالية من الأمان، فلو تعرضت التجربة لأي خسارة فسيكون ضررها محدود، ولن يتأثر المركز الرئيسي وباقي الفروع؛ بالإضافة إلى اكتساب الخبرة الكافية في مجال تحول مما يقلل من عدد الأخطاء والمشاكل المحتملة؛ وقد تم الأخذ بهذا الأسلوب على المستوى العالمي كتأسيس مصرف City Bank كوحدة تمويل إسلامية متخصصة عام 1980 قبل أن يفتح فرعا إسلاميا برأس مال مستقل في البحرين عام 1996.

II. 3- التحول التدريجي

وتعني قيام البنك بإعداد خطة شاملة متكاملة لكل أقسام وفروع البنك وعلى أساس برنامج زمني مرحلي تراعى فيه جميع المعايير الشرعية والقانونية والاقتصادية، فالتحول المرحلي التدريجي يكون على أساس تنفيذ خطة التحول في جميع أقسام البنك وفروعه بشكل متوازن ومتساو، وعلى فترات زمنية محددة ومضبوطة. بحيث تتم أسلمة كامل النظام المصرفي عند آخر تنفيذ مرحلة زمنية من مراحل التحول.

الشكل رقم (01): أساليب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

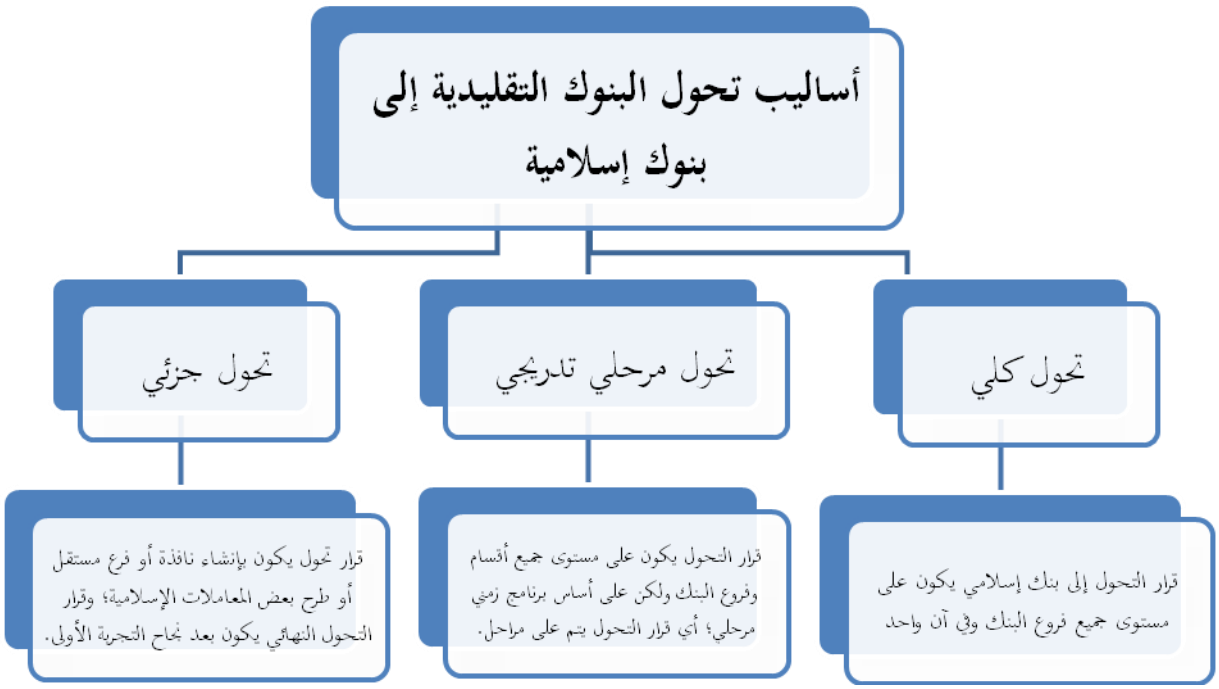

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق.

III- الدراسة التطبيقية : قياس مدى جاهزية النظام المصرفي الجزائري لتبني الصيرفة الإسلامية

III.1- النتائج الوصفية للاستبيان

الجدول1: يصف توزيع استجابة الموظفين على المصارف ضمن عينة الدراسة

	قائمة المصارف -الهيئة المستخدمة	الاختصار	التكرار	النسبة %
1	بنك بي ان بي باريبا - الجزائر	BNP_Paribas	5	11.1
2	*ناتيكسيس* - الجزائر	Natixis	10	22.2
3	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	CNEP	10	22.2
4	بنك المؤسسة العربية الصيرفة- الجزائر	BANK_ABC	5	11.1
5	القرض الشعبي الجزائري	CPA	8	17.8
6	البنك الوطني الجزائري	BNA	7	15.6
المجموع		06 بنوك	45	100.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن المصارف التي سجلت استجابة 100% هما مصرفي ناتيكسيس – الجزائر والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بملائهم لجميع الاستمارات الموجهة لهم. وأضعف نسبة استجابة سجلت في مصرفي بي ان بي باريبا – الجزائر والمؤسسة العربية الصيرفة– الجزائر أين كان الاستجابة مساوية لـ: 50%.

الجدول2: يصف توزيع المستوى العلمي للموظفين المستجوبين

	المستوى العلمي	التكرار	النسبة %
1	بكالوريا	7	15.6
2	ليسانس	30	66.7
3	ماستر او ماجستير	7	15.6
4	دكتوراه	1	2.2
المجموع		45	100.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

أغلب موظفي المصارف المستجوبين حاملون لشهادة الليسانس (66.7 %)، وأقلية موزعة بين حاملي شهادة البكالوريا والمستر بالتساوي (15.6 %). ونسبة قليلة جدا من حاملي شهادة الدكتوراه (2.2 %).

الجدول3: يصف توزيع عدد سنوات الخبرة للموظفين المستجوبين

الخبرة في العمل المصرفي		التكرار	النسبة %
1	03-01 سنوات	12	26.7
2	10-04 سنوات	15	33.3
3	أكثر من 10 سنوات	18	40.0
المجموع		45	100.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

يظهر الجدول أعلاه أن أغلبية الموظفين المستجوبين (40 %) يملكون عدد سنوات خبرة يفوق العشر سنوات. ثم الثلث يملك سنوات خبرة (بين 04-10 سنوات)؛ والربع الأخير يملك سنوات خبرة (بين 01-03 سنوات) أي حديثي التوظيف.

الجدول4: يصف المنصب المشغول من طرف الموظفين المستجوبين

المنصب		التكرار	النسبة %
1	موظف	31	68.9
2	رئيس مصلحة	9	20.0
3	مدير	5	11.1
المجموع		45	100.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

الجدول أعلاه يظهر أن أغلب المستجوبين كانوا يشغلون منصب "موظف"؛ والقلة كانوا يشغلون منصب "رئيس مصلحة". والقلة القليلة كانوا يشغلون منصب "مدير".

III. 2- النتائج البنائية للاستبيان

الجدول 5: النتائج البنائية للاستبيان

الصياغة	المتوسط المرجح	المحور	المتوسط المرجح للمحور	الميل	القرار
أنا مطلع على عمل المصارف الإسلامية	3.33	جاهزية المورد البشري للعمل في المصارف الإسلامية	3.12	محايد	لم نستطع تحديد مدى الجاهزية
سبق لي وان تعاملت مع المصارف الإسلامية	2.38				
لدي فكرة حول الخدمات الصيرفة الإسلامية	3.49				
سبق لي وان جربت الخدمات الصيرفة الإسلامية	2.18				
أعتقد انه يجب تأهيل وتدريب الموظفين للعمل المصرفي الإسلامي قبل القيام بفتح نوافذ إسلامية	4.22				
أنا مطلع على جميع صيغ التمويل الإسلامي	2.64	جاهزية المورد البشري للعمل في التمويل الإسلامي	3.71	موافق	المورد البشري جاهز للعمل في التمويل الإسلامي
أريد تعلم مختلف صيغ التمويل الإسلامي	4.18				
أفضل أن أتعلم صيغ التمويل الإسلامي على يد خبراء في التمويل الإسلامي	4.31				
التمويل الإسلامي أصبح ضرورة في الجزائر	3.80	أهمية التمويل الإسلامية في الجزائر	3.99	موافق	التمويل الإسلامية مهم في الجزائر
التمويل الإسلامي يزيد من كفاءة المصارف في الجزائر	3.80				
تبني التمويل الإسلامي سيزيد من عدد زبائن المصارف	4.53				
هناك طلب على الخدمات الصيرفة الإسلامية في البنك الذي أعمل به	3.82				
يجب ان يكون التمويل الإسلامي في بنك إسلامي متخصص فقط	2.33	أفضل آلية لزرع المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري	3.02	محايد	لم نستطع تحديد الآلية
يمكن الدمج بين التمويل الإسلامي والتقليدي في بنك واحد	3.40				
أفضل أن يتم تحويل البنك الذي أعمل فيه الى مصرف إسلامي	3.33				

النوافذ الإسلامية أحسن طريقة لإدراج التمويل الإسلامي في الجزائر	3.49	قبول دمج النوافذ الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري	3.66	موافق	هناك قبول لفكرة دمج النوافذ الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري
أفضل ان يفتح البنك الذي أعمل فيه نافذة للخدمات الصيرفة الإسلامية	4.00				
المصارف التقليدية غير جاهزة حاليا لفتح نوافذ إسلامية	3.07				
السوق المصرفي الجزائري بحاجة لفتح نوافذ إسلامية	4.07				
التشريعات والنظم المالية الصيرفة حاليا لا تستوعب عملية تبني المالية الإسلامية في الجزائر	2.44	جاهزية البيئة القانونية والتشريعية	3.39	محايد	لم نستطع تحديد جاهزية البيئة القانونية والتشريعية
يتطلب فتح نوافذ إسلامية قانون خاص	3.76				
على البنك المركزي تشجيع المصارف التقليدية لفتح نوافذ إسلامية	3.98				
جاهزية النظام المصرفي الجزائري لاحتضان الوساطة المالية الإسلامية			3.48	موافق	النظام المصرفي الجزائري جاهز لاحتضان الوساطة المالية الإسلامية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

IV. المناقشة

IV.1- الجانب النظري: مبررات ومتطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أ. مبررات إقبال الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية

يرجع توجه الجزائر وإقبالها نحو الصيرفة الإسلامية إلى عدة أسباب، أبرزها (العرابي و طروبيا، 2020، الصفحات 254- 255):

الاستفادة من مزايا الصيرفة الإسلامية: فالتمويل الإسلامي تمويل أخلاقي يلعب دور كبير في تطوير الاقتصاد الحقيقي والوقاية من الأزمات، فهذا التمويل يحرم المتاجرة بالقروض، ويعمل وفق مبدأ المشاركة في تقاسم الأرباح والخسائر، ويحرم الربح بدون مخاطرة، هذه الأسس جعلت من التمويل الإسلامي أكثر قدرة على امتصاص الأزمات المالية ومواجهتها. حيث لاقى التمويل الإسلامي اعتراف المجتمع الدولي وأفسح المجال لعمله بل وتمت الإشادة به من قبل الدول العالم خاصة بعد أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008.

وضعية الاقتصاد الجزائري: كما هو معلوم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي مرهون بتقلبات أسعار النفط، التي تشكل تقريبا 90 % من إجمالي إيراداتها؛ ومع تراجع أسعار النفط وتفشي أزمة كورونا تآكلت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة. من هذا المنطلق فإن الجزائر تعول على الصيرفة الإسلامية لدعم اقتصادها وتوفير التمويل اللازم لموازنة الدولة ولمختلف القطاعات الاقتصادية، والاستفادة مما تقدمة الصيرفة الإسلامية من منتجات وخدمات مالية من شأنها أن تعزز التنمية الاقتصادية.

محاولة امتصاص السيولة من السوق الموازي: تشير بعض التقديرات أن السيولة الموازية في القطاع غير الرسمي تتجاوز 50 مليار دولار، فقد حاولت البنوك امتصاص هذه السيولة عن طريق عملية اقتراض داخلية في شكل سندات خزانة، لكن لم تلقى القبول والإقبال من غالبية الجزائريين بسبب الفوائد الربوية. إن مشروعية صيغ التمويل الإسلامي وتنوعها ومرونتها في توفير التمويل بآجال مختلفة، من شأنها تعبئة جزء كبير من المدخرات المحلية والسيولة النقدية المتراكمة خارج القنوات الرسمية وتوجيهها نحو تمويل القطاعات الاقتصادية.

الوازع الديني: إن التوجه نحو التمويل الإسلامي يأتي استجابة لرغبات المجتمع الجزائري المسلم، الذي يأمل في توظيف أمواله واستثمارها بطريقة شرعية وفق ما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية.

ب. متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر

نظرا لدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فإنه يتعين على الهيئات الرسمية توفير المناخ المناسب لعمل المصارف الإسلامية، وذلك من خلال توفير عدة متطلبات يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

تقنين العمل المصرفي الإسلامي: المقصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة تراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي؛ أي أن سن قوانين مصرفية خاصة بالبنوك

الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات أهمها (سحنون و زنكري، 2008، صفحة 13):

- ❖ إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة الصيرفة؛
- ❖ تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون المصارف الإسلامية؛
- ❖ دراسة القوانين المنظمة للمصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال؛
- ❖ إشراك الجهات المعنية بالأمر مثل بنك الجزائر، وزارة المالية وبنك البنك الجزائري؛
- ❖ القيام بعمل خرجات علمية لدراسة تجربة المصارف الإسلامية في البلدان التي قطعت أشواط في العمل.

تنظيم العلاقة مع البنك المركزي: إن الاختلاف والتميز في طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، يفرض على البنوك المركزية أن تتعامل بطريقة خاصة مع هذا النوع من البنوك، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أساليب وإجراءات خاصة لهذه الرقابة تتناسب مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن ما ذكر سابقا من سن قانون خاص ينظم العمل المصرفي الإسلامي، وعليه يمكن للبنك المركزي في ظل هذا القانون الخاص أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية في الجوانب الأساسية التالية: (ناصر و بوشرمة، 2010، الصفحات 311 - 313)

نسبة الاحتياطي القانوني: إن الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على الودائع بالبنوك التقليدية، يهدف إلى التحكم في المعروض النقدي، إلى جانب حماية أموال المودعين لدى البنك، لذا يجب أن تفرض هذه النسبة على الودائع الجارية، لأن فرضها على الودائع الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية، يعني عدم استثمار تلك النسبة من الأموال المخصصة للاحتياطي المطلوب، مما يتسبب في تحقيق عوائد أقل لمجموع الودائع المستثمرة، وبالتالي لا يجب إخضاع الحسابات الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية لنسبة الاحتياطي القانوني أو على الأقل تخفيضها.

- ❖ دور الملجأ الأخير للإقراض: يمكن للبنك المركزي أن يؤدي دوره كملجأ أخير للإقراض بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تواجه أزمة سيولة كما يلي: في حالة تعرض البنك الإسلامي لمشكلة سيولة، يمكن للبنك المركزي أن يقدم له تسهيلات في شكل قروض حسنة، مقابل امتيازات ينالها البنك المركزي، كتنازل البنك الإسلامي عن الفوائد الناتجة عن نسبة الاحتياطي القانوني.
- ❖ معدل كفاية رأس المال: تقاس كفاية رأس المال في البنوك بمعدل رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، إضافة إلى الأنشطة خارج الميزانية، إن أشهر تطبيق لهذه النسبة هو نسبة بازل خاصة منها بازل 2، وقد وجد أن بنك الجزائر يفرض على البنوك الإسلامية تطبيق هذه النسبة بنفس الطريقة المطبقة في البنوك التقليدية، دون مراعاة لخصوصية البنوك الإسلامية. لذا نرى

أفضل طريقة لحل هذا الإشكال، هو تبني الجزائر لمعيار كفاية رأس المال الذي وضعه مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا عام 2005، حيث وضع هذا المعيار وفقا لنسبة بازل 2 ويراعي في نفس الوقت خصوصية عمل البنوك الإسلامية، وقد تبنت العديد من البنوك الإسلامية هذا المعيار بعد لقي قبول من لجنة بازل نفسها.

تدريب الإطار البشري القائم بأعمال البنوك الإسلامية: ويكون هذا من خلال (اللحياني، 2020، صفحة 88):

- يجب العمل على توفير الكفاءات القادرة على إدارة النشاط المصرفي الإسلامي، حيث تكون مدربة ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للقيام بالمعاملات المالية الإسلامية؛
- إنشاء مراكز تعليمية وتدريبية متخصصة في العلوم الصيرفة الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب إطارات مصرفية مؤهلة في العمل المصرفي الإسلامي؛
- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير منتجات الهندسة المالية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل البنك؛
- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين).

تطوير النظم الفنية والمحاسبية: تمثل الأنظمة المحاسبية أهمية خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية، إن وجود نظام محاسبي متكامل سيضمن تقديم الخدمات المالية وفق متطلبات الشريعة الإسلامية ويدعم كيانها ويخدم الغرض الذي أنشأت لأجله. نظرا للاختلاف القائم بين قواعد العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، فيتوجب تطوير السياسات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، سواء كان ذلك من الناحية الشرعية أم من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضمانا لإنجاح العمل المصرفي الإسلامي. (العرابي و طروبيا، 2020، صفحة 261)

إكمال بنية النظام المالي الإسلامي: يجب الإسراع في إكمال بينة النظام المالي الإسلامي، عن طريق إنشاء مؤسسات التأمين التكافلي وإنشاء سوق مالي إسلامي. فالتأمين التكافلي من شأنه أن يجنب الصيرفة الإسلامية اشكالية التعامل مع مؤسسات التأمين التجاري في بعض التمويلات، كما أن الاعتماد على الصكوك الإسلامية من شأنه أن يقدم حلول للمصرفية الإسلامية في حال وجود فائض أو عجز في السيولة. (العرابي و طروبيا، 2020، صفحة 261)

2.IV - الجانب التطبيقي: مناقشة مدى جاهزية النظام المصرفي الجزائري لتبني الصيرفة الإسلامية

أ. **جاهزية المورد البشري للعمل في المصارف الإسلامية:** أبدت الأغلبية البسيطة من موظفي النظام المصرفي (المتوسط المرجح للمحور = 3.12) حيادهم اتجاه العمل في المصارف الإسلامي؛ أي أنهم لا يقرروا إذا أتيحت لهم الفرصة للعمل في مصرف إسلامي فلم يقرروا أن يتخلوا عن عملهم في المصرف التقليدي لصالح الأول؛ وربما يكون سبب ذلك منطقي حيث أنه أغلبهم لم يسبق له العمل في مصرف إسلامي. كما وافق الأغلبية (المتوسط المرجح للعنصر = 4.22) على شرط تكوين الموظفين (المورد البشري) لفتح نوافذ إسلامية على مستوى المصارف التقليدية.

ب. **جاهزية المورد البشري للعمل في التمويل الإسلامي:** عكس فكرة تغير المصرف؛ أبدت الأغلبية البسيطة (المتوسط المرجح للمحور = 3.71) جاهزيتها وقبولها لفكرة ممارسة نشاط التمويل الإسلامي. وهو قرار منطقي، فهناك فرق بين تغيير مكان ونمط العمل، وتغيير جزئي في نمط العمل. حيث لا تشترط ممارسة التمويل الإسلامي تغيير المصرف حسب الطرح الجزائري لتبني المالية الإسلامية. والشيء الجيد هو قبول الأغلبية (المتوسط المرجح للعنصر = 4.18). وابدأ استعدادهم لتعلم صيغ التمويل الإسلامي؛ وقبولهم بشدة ضرورة تعلمها من طرف الخبراء (المتوسط المرجح للعنصر = 4.31).

ج. **أهمية التمويل الإسلامية في الجزائر:** أغلبية موظفي المصارف المستجوبة (المتوسط المرجح للمحور = 3.99) يرون أن المالية الإسلامية ضرورة حتمية في الجزائر. والشيء الذي يؤكد ذلك أنه حتى على مستوى ربحية المصارف وزيادة زبائنهم فإن المالية الإسلامية تبدو حلا مناسبا؛ حيث تعتقد نسبة كبيرة منهم (المتوسط المرجح للعنصر = 4.53) أن تبني المالية الإسلامية يزيد من عدد زبائن المصارف، أي هناك فعلا طلب متزايد على المالية الإسلامية استشعره موظفي المصارف.

د. **أفضل آلية لزرع المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري:** لم نستطع الحصول على إجابة وافية من طرف موظفي المصارف المستجوبين في مسالة تحديد الآلية المثلى لزرع المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري (المتوسط المرجح للمحور = 3.02). ومع ذلك أبدوا تحفظهم نوعا ما فيما يخص مسألة شرط وجود مصرف إسلامي قائم بحد ذاته لغرس المالية الإسلامية (المتوسط المرجح للعنصر = 2.33)، ويعتقد الباحث أن السبب ربما هو كون الاستبيان شمل المصارف التقليدية فقط. في نفس الوقت أبدى موظفي المصارف المستجوبين مرونة أكبر لفكرة قبول الدمج بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في بنك واحد (المتوسط المرجح للعنصر = 3.40).

هـ. **قبول دمج النوافذ الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري:** وافق أغلب موظفي المصارف المستجوبين على فكرة دمج النوافذ الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري (المتوسط المرجح للمحور = 3.66). كما يرون أن السوق المصرفي الجزائري بحاجة لفتح نوافذ إسلامية (المتوسط المرجح للعنصر = 4.07). مع تفضيل الأغلبية نافذة للخدمات الصيرفة الإسلامية في المصارف التي يعملون فيها (المتوسط المرجح للعنصر = 4.00). مع تأكيدهم على أن النوافذ الإسلامية أحسن طريقة لإدراج التمويل الإسلامي في الجزائر (المتوسط المرجح للعنصر = 3.49).

و. **جاهزية البيئة القانونية والتشريعية:** لم نستطع أيضا الفصل في مدى جاهزية البيئة القانونية والتشريعية (المتوسط المرجح للمحور = 3.39). وأكد الموظفين المستجوبين أن التشريعات والنظم المالية الصيرفة حاليا لا تستوعب عملية تبني المالية الإسلامية في الجزائر (المتوسط المرجح للعنصر = 2.44). في نفس الوقت الأغلبية يرون أن فتح نوافذ إسلامية يتطلب قانون خاص (المتوسط المرجح للعنصر = 3.76). والأمر الذي أكدوا عليه بشدة على ضرورة تشجيع البنك المركزي للمصارف التقليدية على فتح نوافذ إسلامية (المتوسط المرجح للعنصر = 3.98)، وهو ما يعني أن للبنك المركزي دور محوري في نجاح العملية.

ز. **جاهزية النظام المصرفي الجزائري لاحتضان الوساطة المالية الإسلامية:** أظهرت الدراسة المسحية بأداة الاستبيان أن الأغلبية البسيطة من موظفي النظام المصرفي ليس لديهم موقف حاسم بشأن العمل في المصارف الإسلامية، وقد وافقوا على تكوين الموظفين لفتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية. أما فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي، فقد أظهرت الدراسة أن الأغلبية البسيطة جاهزة ومستعدة لممارسة نشاط التمويل الإسلامي، وأنهم مستعدون لتعلم صيغ التمويل الإسلامي. ويرون أن المالية الإسلامية ضرورة حتمية في الجزائر، وأن تبني المالية الإسلامية يزيد من عدد زبائن المصارف. لكنهم لم يتوصلوا إلى آلية مثلى لزرع المالية الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري.

وخلاصة الاستبيان تنتهي إلى أن النظام المصرفي الجزائري جاهز لاحتضان الوساطة المالية الإسلامية (المتوسط المرجح للمحور = 3.48) حسب الأغلبية البسيطة لموظفي المصارف المستجوبين. وأن الطريقة التي تتم بها العملية فتح نوافذ إسلامية على مستوى المصارف التقليدية تلقى استحسان كبير من طرف موظفي هاته المصارف. ويلزم الأمر تشريع خاص بالعملية وتشجيع من طرف البنك المركزي الجزائر.

V. الخاتمة

1-V الخلاصة

يتناول المقال الجانب النظري لأساليب التحول المصرفي من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، ووجدنا أن العملية تتم بثلاثة طرق: التحول الكلي، التحول التدريجي والتحول الجزئي.

تحتاج المصارف الإسلامية إلى بيئة مناسبة للعمل، وهذا يتطلب تقنين العمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع البنك المركزي. كما يجب توفير إطار تشريعي واضح لتنظيم عمل البنوك الإسلامية، وتشكيل لجنة من الخبراء لإعداد قانون المصارف الإسلامية.

تتطلب البيئة المناسبة لاحتضان الصيرفة الإسلامية تدريب الإطار البشري للمصارف التقليدية على الصيرفة الإسلامية وذلك بإنشاء مراكز تعليمية وتدريبية متخصصة، وتوفير الكفاءات المدربة في القواعد الشرعية، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب وجهود الهيئات الإقليمية والدولية. كما يجب تطوير الأنظمة المحاسبية والفنية اللازمة للعمل المصرفي الإسلامي.

وعند التقييم التطبيقي لمدى جاهزية النظام المصرفي الجزائري لاحتضان الصيرفة الإسلامية وجدنا ما يلي:

أ. جاهزية المورد البشري للعمل في المصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي.

ب. أهمية التمويل الإسلامي في الجزائر. والسوق المصرفي الجزائري بحاجة إلى فتح نوافذ إسلامية لتلبية الطلب على التمويل الإسلامي.

ج. النوافذ الإسلامية هي الطريقة الأفضل لإدراج التمويل الإسلامي في الجزائر.

د. التشريعات والنظم المالية الصيرفة حاليًا لا تستوعب عملية تبني المالية الإسلامية في الجزائر،

هـ. وأنه يجب على البنك المركزي تشجيع المصارف التقليدية على فتح نوافذ إسلامية.

2.V - التوصيات

بناءً على النتائج التي وردت في بحثنا هذا، يمكن توجيه بعض التوصيات على النحو التالي:

أ. يجب على السلطات النقدية والمالية تقنين العمل المصرفي الإسلامي وتوفير إطار تشريعي واضح لتنظيم عمل المصارف الإسلامية.

ب. يجب تطوير الأنظمة المحاسبية والفنية اللازمة للعمل المصرفي الإسلامي وتقنينها.

ج. يجب توفير بيئة مناسبة للاحتضان الصيرفة الإسلامية، وذلك بتدريب الإطار البشري للمصارف التقليدية على الصيرفة الإسلامية.

يجب العمل على تحفيز وتشجيع المصارف التقليدية للتحول إلى الصيرفة الإسلامية.

VI.المراجع

1. حماد محمد أحمد البشير. (2020). مسيرة السودان في التحول المصرفي من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية* (المجلد 02)، 147-166.
2. خالد محمد عبد الله، و أحمد وفاق مختار. (2014). الوساطة المالية الإسلامية في بيت التمويل الكويتي ماليزيا: دراسة فقهية مقاصدية. *ULUM ISLAMIYYAH JOURNAL* .
3. سليمان ناصر، و عبد الحميد بوشرمة. (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية بالجزائر. *مجلة الباحث* (العدد 07)، 305-314.
4. عز الدين شرون. (2017). آليات تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية. *مجلة الباحث الاقتصادي* ، 179-192.
5. فطوم معمر. (2014). إستراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 05* (العدد 02)، 274-285.
6. كهينة رشام. (2016). تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية : الآليات والمعوقات. *مجلة البشائر الاقتصادية* ، 99-112.

7. ليلى اللحياني. (2020). دور بنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: جهود بحاجة إلى متطلبات التمكين. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية ، المجلد 03* (العدد 01)، 72-92.
8. محمود سحنون، و ميلود زنكري. (2008). مبررات وآليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي. *بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة* (الصفحات (الصفحات 1-23)). ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة.
9. مصطفى العرابي، و نذير طروبيا. (2020). توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظا م 20-02. *مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 06* (العدد 02)، 250-264.